الفصل الثالث

منهج ابن جني في البحث والتأليف الصرفي

1- منهجه في البحث والتفكير.
2- منهجه في التأليف والمتابة.

obeikandl.com

عرض الباحث في الفصل السابق موضوعات التصريف ومسائله التي وردت في مؤلفات ابن جني، ولو تأملنا هذه الموضوعات هنا -فيما عرضه الباحث- أو في مصادرها الأصلية، فسوف يلاحظ وجود سمات معينة يتميز بها ابن جني بين غيره من علماء التصريف، وهذه السمات تبدو متبلورة حول نقطتين: الأولى: منهجه في البحث والتفكير. والثانية: منهجه في التأليف والكتابة، وسيقوم الباحث بعرض سمات ابن جني في كل من النقطتين على حدتها:

أولًا- منهجه في البحث والتفكير:

تظهر السمات الآتية واضحة في البحث والتفكير الصرفي عند ابن جني:

أ- النظرة الشاملة:

يتميز ابن جني بأنه ينظر إلى المسائل العلمية نظرة واسعة شاملة، لا تنحصر في جزئية صغيرة أو كبيرة، ولا يحدها موضوع أو باب، ولا تتوقف أمام الفن الواحد من فنونه العربية، ويظهر أثر هذه النظرة الشاملة فيما يلي:

1- وضع الأبواب الجديدة لتضم شتات مسائل الموضوع الواحد:

فقد وضع ابن جني أبوابًا جديدة في الصرف ضم فيها المسائل ما كان يتناوله الصرفيون قبله تحت أبواب أخرى، فهو يجمع كثيرًا من موضوعات الحذف القياسي وما ورد به السماع منه، ويجعل لها عنوانًا واحدًا هو (الحذف)[1]، ومثل ذلك صنعه في مسائل الإعلال بالنقل، فقد جمع كثيرًا من هذه المسائل تحت باب سماه (التغيير بالحركة والسكون)[2]، وهو أيضًا يضع ما يشبه الباب ويسميه (عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف) جمع فيها الكثير من مسائل الإعلال بالقلب، وهو بنظرته الشاملة يرى الترابط والتشابه بين موضوعات (الإمالة)، وإبدال التاء في الافتعال طاء مع الفاء التي من الحروف المطبقة، وإبدالها دالًا مع الفاء التي هي زاي أو دال أو ذال. وإبدال السين صادًا في نحو سُقْت وسَمْلَق، وتقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شِعِير ورِغِيف، والإشمام، والروم، أقول حين يرى اجتماع هذه كلها في أنها تقريب

(1) التصريف الملوكي ص33- 45.

(2) المرجع السابق ص45- 47.

حرف من حرف وإدناؤه منه بلا إدغام، ويضع لها بابا يضمها جميعًا ويسميه الإدغام الأصغر[3].

2- الاهتمام بالمسائل الكلية أكثر مِن الجزئية:

فهو لا يعني كثيرًا بالمفردات والجزيئات، وإنما يوجه عنايته إلى القواعد الكلية التي تنتظم الآحاد كلها، فهو يقول:«وذلك أن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[4]، ويقول:«فاعرف هذا الغرض، فإنه أشرف من حفظ مائة ورقة لغة»[5]، وأوضح ما يدل على عنايته الشديدة بالكليات هو كتابه (الخصائص)، فهو يدور حول الأصول العامة لا الفروع الخاصة، وأبوابه كلها لا تقف عند الموضوع الواحد أو المسألة الفردية، فمن أبوابه (باب في مقاييس العربية)[6]، (باب في الاستحسان)[7]، (باب في شجاعة العربية)[8]، (باب في الاحتياط)[9]، (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه)[10] وغيرها من الأبواب، ولكن الباحث يذكر هذه لأنها أكثر ما يبرز سمة الشمول عند ابن جني، وهو يصف هذا الكتاب بقوله:«فيه تقرير الأصول، وأحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها»[11].

3- تحديد العلاقات بين الأشباه والنظائر:

فلا يضيق أفق ابن جني، وينصب على الشيء الذي يبحثه أو يجعله موضوعًا لفكرة، بل يتسع أفقه ليرى الشيء مقرونًا بما يشبهه أو يناظره، مما يدفعه إلى تحديد علاقته به، فهو قبل أن يشرح كتاب (تصريف المازني) في (المنصف) يضع له مقدمة،

---

(3) الخصائص 2/139- 145.
(4) الخصائص 2/88.
(5) المرجع السابق 2/219.
(6) الخصائص 1/109- 115.
(7) المرجع السابق 1/133- 144.
(8) المرجع نفسه 2/360- 441.
(9) الخصائص 3/101- 111.
(10) المرجع نفسه 3/319- 328.
(11) المرجع نفسه 1/77.

يذكر فيها -بين ما يذكره- علاقة علم التصريف بأقرب علوم العربية إليه، وهي: الاشتقاق والنحو واللغة[12]، دون التوقف أمام التصريف وحده، وقبل أن يوغل في بحث العلل في كتابه (الخصائص)، يحدد علاقة العلل النحوية بما يناظرها، فيقرر أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين[13]، وهو يجد أن البدل قد يشتبه على بعضهم بما يشبه وهو العوض، فيذكر أن«البدل أعم تصرفًا من العوض، فكل عوض بدل، وليس لك بدل عوضًا»[14].

4- تلاقي علوم العربية وتكاملها:

وهو يرى ألا انفصال بين علوم العربية بعضها عن بعض، فهو يستحسن من أستاذه أبي على أن يجيب عن شؤال في العروض بإجابة من النحو، ثم يقول عقب هذه الحكاية:«أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم، واشتراك أجزائه، حتى إنه ليجاب عن بعضه بجواب غيره»[15]، وقد فعل ابن جني الشيء نفسه حين استدل على إحدى مسائل التصريف بقاعدة عروضيه[16]، ومزجه بين علوم العربية في كتبه لما لا يمكن حصر مواضعه، ويكفي ما صرح به قبل من تناسب فروع هذا العلم واشتراك أجزائه حتى يجاب ببعضها عن بعض.

فهذه النماذج التي أوردها الباحث تؤكد أن أبا الفتح كان يتمتع بنظرة شاملة اتسعت لتحتوي مسائل هذا العلم وأبوابه بل ونظائره من علوم العربية.

ب- دقة الملاحظة:

تميز أبو الفتح بملاحظته الدقيقة التي لا تكاد تغفل شيئًا من ظاهر ما يلاحظه أو خافيه، حتى تجعله يرى بين الأشياء التي تبدو متباعدة صلة قوية، وبين الأشياء التي تبدو متقاربة بُعْدًا وانفصالًا لا نراه، أو ترينا في الشيء صفات وخصائص لم تكن واضحة فيه، فهو -كما أسلفت- يرى بين الإمالة والروم والإشمام وتقريب الصوت

---

(12) المنصف 1/3- 5.

(13) الخصائص 1/48.

(14) المرجع السابق 1/265.

(15) سر الصناعة 1/55.

(16) انظر في ذلك المنصف 2/192.

من الصوت مع حروف الحلق -وما أشبه ذلك- يرى بينها عاملاً مشتركًا وهو أنها كلها تقريب حرف من حرف وإدناؤه منه لغير إدغام فيصنع منها بابًا هو (الإدغام الأصغر)[17]، وهو في تأييده لرأي الخليل في حمل الواحد (عطاءة وعباءة) على الجمع (عُطاء وعباء) في الإعلال، ورفضه -مع سائر البصريين- رأي القراء في حمله الواحد على التثنية في على بناء الماضي على الفتح، فيكشف لنا ابن جني بثاقب نظرته ودقيق ملاحظته أن بين الجمع والواحد من أوجه الشبه ما ليس بين التثنية والواحد، وهو ما ذكره الباحث في (باب الإعلال)، وفي (باب همزة الوصل) يدلل ابن جني على قوة اتصال (ال) بالفعل دون (قد) أو (سَوْف) بما يدل على شدة تدقيقه فيما يعمل فيه ذهنه، فمن ذلك ما يذكره من أنك توصل عمل حرف الجر في قولك: مررت بالرجل إلى الاسم بعدها دون اعتداد بالألف واللام، وقد وسوف ليسا كذلك -وأيضًا- يجوز أن تفصل بين قد والفعل أو سوف والفعل للضرورة، ولا تجيزه بين الألف واللام وبين الاسم، وأيضًا مما يدل قوة اتصال (ال) بالاسم أنها معاقبة للتنوين، فكما لا يجوز فصل التنوين عن الاسم فكذلك لا يجوز فصل (ال)[18]، والأدلة على سمة دقة الملاحظة عنده أكثر من أن يتسع لها بمجال هذا البحث[19].

جـ- جدة التصور وابتكاره:

من بين ما يتميز به أبو الفتح قدرته على تصور الأشياء القديمة تصورًا جديدًا، وأيضًا وضع تصور لأشياء جديدة تمامًا، ومن ذلك:

1- تصوره للأبواب التي وضع لها أسماء جديدة، أو أنشأها من العدم:

فمن الأول (باب مسائل التمرين)[20]، الذي تناوله الصرفيون تحت اسم (باب ما قيس من المعتل على مثال الصحيح)[21]، ومن الثاني (باب الحذف)[22] و(باب التغيير

---

(17) الخصائص 2/139- 145.

(18) انظر المنصف 1/68- 69.

(19) انظر النسب إلى الممدود ص178 من هذا البحث وانظر حروف الذلاقة ص340 من هذا البحث وغيرها كثير فيه.

(20) التصريف الملوكي ص56- 59.

(21) سيبويه 4/237، المقتضب للمبرد 1/61، التكملة ص176.

(22) التصريف الملوكي ص33- 45.

بالحركة والسكون)[23]، وكذا تصوره المبتكر لباب (الإدغام الأصغر)[24] وإن لم يلق ما يستحقه من عناية الصرفيين بعده.

2- تصوره المبتكر للعلاقة بين الشيئين أو الأشياء:

كقوله بقانون ابتكره هو قانون (ترافع الأحكام)، وخلاصة فكرته: أن الشيئين ينفرد كل منهما بحكم يخصه، فإذا اجتمعا أسقط كل منهما حكم الآخر ورفعه، فمثال ذلك: أن فَعَلا يكسر على أفعال كقَدَم وأقدام وعَلَم وأعلام، فإذا صار على (فَعَلَة) كسروه على أفْعُل كأكَمة وآكُم، يعني عاملوه معاملة فَعْل كنَهْر وأنْهُر، وبَحْر وأبْحُر ويفسر ابن جني ذلك بأنهم وجدوا حركة العين تعاقب تاء التأنيث، فقد قالوا: رَمِثَ رَمَثا، وحَبِطَ حَبَطا[25]، بتحريك العين، فإذا جاءت التاء ألغت تلك الحركة فقالوا: حَقِلَ حَقْلَة ومَغِلَ مَغْلَة[26]، فحركة العين تعاقب تاء التأنيث، فلما اجتمعا -يعني حركة العين وتاء التأنيث- في فَعَلة، ترافعا أحكامهما -لجريهما مجرى الضدين المتعاقبين- فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فآل الأمر إلى أن صار كانه فَعْلَ، وفَعْلُ تكسيره على أفْعُل[27]، ويأتي أبو الفتح بنظائر كثيرة لهذا القانون الذي كان هو أول من تصوره وابتكره، وفي ذلك يقول:«هذا موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسمًا، ولا نقلوا إلينا فيه ذكرًا»[28]، ومنها قوله بالجواز في الإعلال كقولهم صيَّم في صُوَم، ونقل حركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقت[29].

3- تصوُّره لألفاظ لغوية مستحيلة للتدريب وشحذ الذهن:

كافتراضه -في التدريب على الوزن- أن تكون (الناقة) من لفظ القنو، أو لو كان

---

(23) سيبويه 4/406 وما بعدها، والمقتضب للمبرد 1/99- 196، والمازني في (المنصف) 2/242 وما بعدها.

(24) الخصائص 2/139- 145.

(25) يقال رمث البعير: إذا اشتكى من أكل الرمث، وهو مرعى للإبل من الحمض، ويقال حبط البعير: إذا أصيب بوجع في بطنه من كلأ يستوبله.

(26) الحقلة من أدواء الإبل يصيبها من أكل التراب مع البقل، وعقلة مثله.

(27) انظر الخصائص 2/108- 109.

(28) المرجع السابق 2/108.

(29) انظر المرجع السابق 3/218- 220.

(ماهان) لفظًا عربيًا من هوم أوهيم[30]، أو تصوره لفظًا لم يرد، أو يُتَصور وروده، حتى أنه يعبر عنه بأنه ضربٌ من التخيُّل، فهو يقول في المسألة الرابعة من كتابه (المنصف):«لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات فبنيت منها مثل أترجة لقلت...»[31]، وغير ذلك كثير مما يقع لأبي الفتح من تصورات جديدة هو مبتكرها بذنه الوقاد، وأفقه الذي اتسع ليشمل موضوعات هذا الفن عالم الواقع وفي عالم الخيال والتصور.

د- التوسع في التعليل:

لم يتوسع أحد في التعليل كما صنع أبو الفتح، ومن ذلك:

1- أنه لا يكاد يذكر حكمًا في مسالة دون أن يقرن به علته:

ويكفيك في الاستدلال على ذلك أن تفتح صفحة واحدة من كتبه الصرفية أو غيرها لتتأكد مما ذكرته، ولا سيما كتب: (الخصائص) و(سر الصناعة)، (المنصف) و(اللمع) و(التصريف الملوكي) على الرغم من الإيجاز في الأخيرين[32].

2- وهو يتخطى العلة إلى البحث في (علة العلة)[33]:

وهي مرحلة أشد بعدًا، وأعمق غورًا.

3- وهو يبحث في ضروب العلة المختلفة:

مثل (تخصيص العلل)، الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة)[34]و(تعارض العلل)[35] و(العلة إذا لم تتعد لم تصح)[36] و(حكم المعلول بعلتين)[37] و(إدراج العلة واختصارها)[38] و(دور الاعتلال)[39].

---

(30) انظر المرجع نفسه 32/ 339.

(31) المنصف 106/3.

(32) المنصف 97/3- 155، الخصائص 328/3- 341.

(33) الخصائص 173/1- 174.

(34) المرجع السابق 164/1- 166.

(35) المرجع نفسه 166/1- 169.

(36) المرجع نفسه 169/1- 173.

(37) المرجع نفسه 174/1- 181.

(38) المرجع نفسه 181/1- 183.

(39) المرجع نفسه 183/1- 184.

4- وهو يدافع عن علل النحويين ضد من اعتقد فسادها لضعفه في إحكام العلة:

وهو يرد فيه على من انتقد العلل النحوية[40].

5- وهو يرى علل النحويين فوق علل الفقهاء ودون علل المتكلمين[41].

6- وهو يرى أنَّ العرب أرادت من العلل ما نسبه النحويون إليها[42].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن ابن جني قد أسرف في التعليل، ووصل من طول التعليل إلى بعد من الموضوع[43]، ولست أرى ذلك من ابن جني إلا شدة حرص على تمكين القاعدة، وإحكام الأحكام لتمتد العربية إلى ما شاء الله من الزمان متأصلة القواعد، متينة الأحكام، لا يهزها خاطر عارض ولا يتطرق إليها ظل من ريب.

هـ- التوغل في القياس:

استقى ابن جني فكرة القياس من أصوله البصرية[44]، وتلقى حبه والاعتداد به من أستاذه الكبير أبي علي الفارسي (ت 337هـ) الذي كان مفتونًا به حتى أثر عنه قوله:«أخطئ في مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»[45]، ولكن أحدًا لم يتوغل في الأقيسة توغل أبي الفتح، فمن ذلك:

1- أنه يقسم الكلام في العربية بحسب الاطراد والشذوذ إلى أقسام أربعة:

الأول: المطرد في القياس والاستعمال جميعًا، والثاني: المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، والثالث: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، والرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا[46].

2- وهو عند تعارض السماع والقياس: يذكر أنك تنطق بالمسموع ولكنك لا

---

(40) المرجع نفسه 1/184- 186.

(41) المرجع نفسه 1/48، 144- 145.

(42) الخصائص 1/237- 351.

(43) ابن جني النحوي - د. فاضل السامرائي ص212.

(44) انظر ترجمة عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر النحوي ويونس بن حبيب في أخبار النحويين البصريين، للسير ص31 وما بعدها.

(45) الخصائص 2/88.

(46) المرجع السابق 1/97- 98.

تقيس عليه[47].

3- إذا أوجب القياس حكمًا وجاز أن يرد السماع بغيره: فإنه يكر أنك تقطع بظاهر القياس، ولا تتوقف في ذلك انتظارًا لورود السماع[48].

4- قد يقل الشيء وهو قياس، وقد يكثر الآخر وهو غير قياسي فلك أن تقيس على الأول كشَنُوءَة وشَنَئِيّ، ولا تقيس على الثاني كثَقِيف وثَقَفِيّ وقُرَيْش وقُرَشِي[49].

5- قد يترك العرب القياس ويستغنون بغيره عنه: كقولهم ما أجود جوابه، دون ما أجوبة، واستغناؤهم ب(ترك) عن ماضي يذر ويدع[50].

6- وقد يكون القياس على النقيض، كما يكون على النظير، كما في حمله (ال) في شدة اتصالها بالمعرَّف على التنوين في شدة اتصاله بالاسم، وهما نقيضان متعاقبان لا يجتمعان[51] وحمله اتصال النون المؤكدة في (كثر ما تقولنّ) على اتصالها بنقيضه وهو (قلما تقولنّ)[52].

7- وقد يقاس الأصل على الفرع فيحمل عليه كما يحمل الفرع على الأصل، فمثال حمل الأصل على الفرع حملهم المصدر نحو قيام وقوام في الإعلال والتصحيح على إعلال قام وتصحيح قاوم[53]، ومثال ما حُمِل فيه الفرع على الأصل إعلالهم الجمع في قِيم ودِيَم قياسًا على إعلال الواحد وهو قيمة وديمة وتصحيح الجمع حين يصح الواحد كزوج وزوجة وثور وثورة[54].

8- ويقاس على الفروع مع فساد الصول: وهو -كما ذكرنا- يستهدف تمرين الذهن وشحذ الملكات[55].

---

(47) الخصائص 1/117.
(48) الخصائص 3/66.
(49) المرجع نفسه 1/115- 116.
(50) المرجع السابق 1/391.
(51) المنصف 1/68- 69.
(52) المرجع السابق 1/69.
(53) الخصائص 1/113.
(54) المرجع السابق 1/112.
(55) المرجع نفسه 3/328- 341.

9- ويرى شدة الارتباط بين القياس وعلم التصريف: فقد يؤخذ قدر كبير من اللغة بالقياس، ولا يتوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف[56].

10- القياس طريق التكثير اللغة والتوسع فيها: فحين تقيس على كلام العرب فيما تبينه فإنك تلحقه بكلامهم وتدخله فيه[57].

ولكل ما سبق حقَّ لبعض الباحثين المحدثين أن يقول عن ابن جني«وأنت تقرأ علله القياسية كانك تدخل بيتًا أحسن ترتيبه وبناؤه ويطلعك من خلال علله القياسية على ما في اللغة من أسرار وأسر»[58].

و- متابعة للمذهب البصري مع استقلاله العقلي:

اختلفت الآراء حول المذهب الذي يسير على نهجه ابن جني في مباحثه النحوية - ومن بينها الصرفية- فمن قائل أنه بصري المذهب[59]، ومن قائل أنه يتخذ منهجًا وسطًا بين مدرستي الكوفة والبصرة[60]، ومن قائل إنه بغدادي[61]، ومنهم من يقول أنه كان أمَّة وحده مستقلاً برأيه وإن كان مذهب البغداديين أقرب[62].

والذي يراه الباحث ويستقر في يقينه بعد استقراء هذه الآراء، وبعد الاطلاع على ما كتب أبو الفتح -ولا سيما في التصريف- أنه كان (بصريًا مستقلاً)، ويوضح الباحث فيما يلي مسوغات هذا الرأي:

1- فابن جني بصري لما يأتي:

---

(56) المنصف 2/1.

(57) الخصائص 114/1.

(58) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني ص447 -رسالة دكتوراه- إعداد صابر زكريا أبو السعود 1975م.

(59) مقدمة الخصائص ص44، مقدمة سر الصناعة ص34، دائرة معارف البستاني 415/2.

(60) دائرة المعارف الإسلامية 122/1.

(61) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 244/2 الفهرست ص134، المدارس النحوية لشوقي ضيف ص47- 48، انظر المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي لمحمود حسني محمود - رسالة دكتوراه 1976 ص134.

(62) د. أسعد طلس في مجلة المجمع العلمي العربي مج 643/4/3.

أ- أنه يؤثر السماع على القياس إن تعارضا[63].

ب- أنه لا يرى الأخذ عن غير الموثوق بعربيته فهو يقرر ضرورة ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر[64].

جـ- أنه يخطِّئ العرب شأن أسلافه من البصريين[65].

د- وهو يخطِّئ القراء فيما يراه منافيًا للقياس والسماع[66].

هـ- وهو يوافق البصريين في المسائل الخلافية؛ فيرى أن لفظ (اسم) مشتق من السمو[67]، وهو لا يجيز أن يجمع (طلحة) ونحوه مسمَّى به مذكرًا جمع مذكر سالمًا[68]، وهو يرى أن أَفْعَلَ في ما أحسن زيدًا، فِعْل وليس اسمًا[69]، ولا يجيز أن يستعمل ما أفعله مع البياض والسواد خاصة دون سائر الألوان[70]، وهو يرى أن الفعل مشتق من المصدر فالمصدر أصل والفعل فرع[71]، وهو يرى أن همزة بين بين متحركة لا ساكنة[72]، وغير ذلك كثير، وهذه كلها آراء البصريين[73]، وقد حرص الباحث على إيراد المسائل الصرفية منها لاتصالها بموضوع البحث، وإلا فإن موافقة ابن جني للبصريين في مسائل النحو تزيد عن ذلك كثيرًا.

و- وهو لا يستخدم إلا المصطلحات البصرية ويترك الكوفية مثل (البدل) لا (الترجمة)، الظرف لا (الصفة والمحل) وحروف الجر لا (حروف الخفض)، والجر لا

---

(63) الخصائص 1/117، 2/367، التصريف الملوكي ص47.

(64) الخصائص 2/5- 10.

(65) الخصائص 2/5 10، 3/273- 282.

(66) المحتسب 1/37، 66، 71، 103، 106، الخصائص 1/94، 2/330، 3/143، سر الصناعة 1/65، 206.

(67) المنصف 1/60.

(68) اللمع ص105.

(69) المرجع السابق ص217.

(70) المرجع السابق ص220- 221 والخصائص 1/269.

(71) المرجع نفسه ص131.

(72) انظر المنصف 2/192.

(73) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف في المسائل 1 و4 و15 و16 و28 و105 و106 و118.

(الخفض)، المنصرف وغير المنصرف وليس المجرى وغير المجرى، المعتدي وليس (الواقع)، حروف الزيادة وليس (حروف الصلة والحشو) واسم الفاعل وليس (الفعل الدائم) والتفريق بين علامات الإعراب والبناء لا الخلط بينهما وغير ذلك[1].

ز- وهو صريح في انتسابه إلى البصريين، ويعبر عنهم بقوله: (أصحابنا)[2] بينما ينزع نفسه من الكوفيين أو البغداديين وهو لا يفرق بينهما بل يعتبرهما طائفة واحدة[3].

واحدة[3].

ح- وما يذكره بعض الباحثين من عد ابن جني مع البغداديين من موقفه من القياس والسماع والقراءات، فقد سبق أن أشرنا إلى نقض هذا، وقولهم بأن ابن جني كان يستشهد بالحديث الشريف وبشعر المولدين وينتخب من المذهبين، فهذا أيضًا مردود؛ أما استشهاده بالحديث الشريف فإن ذلم لم يكن في موطن تقرير قاعدة أو إرساء أصل، وإنما في موضع الائتناس به أو التزيد الذي لا يثبت قاعدة أو يلغي أخرى، فضلاً عن أن استشهاده بالحديث نادر يمكن حصر مواضعه، وهي لا تكاد تزيد على بضعة مواضع[4]، وأما استشهاده بشعر المولدين، فإن استشهاده به لم يكن في الصرف أو النحو أو اللغة، وإنما كان مقصورًا على الأغراض والمعاني وهو يدافع عن معاني المولدين؛ لأن المعاني يتناهبها المولدون، كما كان يتناهبها القدامى، وهو يستند في ذللك إلى أن المبرد كان يستشهد بشعر أبي تمام على الرغم من أنه كثير التعقُّب لجلة الناس[5]، ولذلك فقد أكثر ابن جني من الاستشهاد بأشعارهم في تلك المعاني والأغراض ولا سيما المتنبي[6]، ولا يرى الباحث غضاضة في أن يعجب الإنسان بمعنى يقوله شاعر محدث فيثبته -لمعناه- في كتاب له، ولا يكفي ذلك دليلاً على مبايعته لمذهب

---

(1) نشأة النحو ص119، المدارس النحوية ص165- 167، شرح المفصل 128/8 وانظر فصيح ثعلب ص26، وانظر أبواب ابن جني في اللمع وغيره.

(2) الخصائص 137/1، 166، و199، و316، المنصف 15/2، سر الصناعة 197/1.

(3) الخصائص 9/2، التمام ص14، سر الصناعة 162/1، المنصف 15/2.

(4) المحتسب 88/1 و383، الخصائص 33/1، 250، 372/2.

(5) الخصائص 24/1.

(6) الخصائص 14/1، 40، 302، المنصف 198/2.

البغداديين، وأما انتخابه من بين المذهبيين[1] فإنما ذلك دليل استقلال داخل المذهب البصري وهو ما سنذكره على الفور.

2- وابن جني مستقل العقل:

فلم يعرف عن ابن جني التعصب لمذهبه البصري، بل كان بصريًا متحررًا، ومن أمثلة ذلك:

1- أنه لا يتحرج من انتقاد البصريين أو التصريح بمخالفتهم، فهو ينتقد كتاب (العين) للخليل، ويصفه بالتخليط والخلل والفساد[2]، وهو يخطئه أحيانًا ويرأى رأيه قاصرًا غير مستمر[3]، وهو يخالف سيبويه، ويرجح رأي أبي زيد عليه في أن ضيفن فيعل وليس فعلن[4]، وهو يرجح عليه رأي الأخفش في حذف عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي[5]، وهو يستدرك عليه بعض الأبنية: مثل (فُعِل) في الاسم كدئل[6]، ومثل وزن (تفاعِل) ويرى أن تاءها أصلية، ويضيف إلى (انْقَحْل) التي ذكر سيبويه أنه لا يوجد غيرها (انْزَهْو)[7]، وهو أيضًا يخالف أبا عثمان المازني كما في تحقيره أيمة على أيَيْمة[8]، وقد لا يستحسن عبارة أبي عثمان، ويصفها بأن فيها تسامحًا[9]، وهو تعبير مهذب من عدم الدقة، وأنه يخالف أستاذه أبا علي في بعض الأحيان؛ فهو لا يرى أبي علي في زيادة تاء (تجفاف) للإلحاق بقرطاس[10]، وهو كذلك لا يوافقه في همزة وراء، والهمزة في أدْيَة، فيرى أن همزة وراء من البدل الزائد، بينما يراها أبو علي أصلاً[11]، وابن

(1) المدرسة البغدادية ص134- 154.
(2) الخصائص 3/288.
(3) المنصف 1/236- 238.
(4) المرجع السابق 1/167- 168.
(5) المرجع نفسه 1/288- 289.
(6) سيبويه 4/344، والمنصف 1/144.
(7) سيبويه 4/247، الخصائص 1/229 والمنصف 1/144.
(8) المنصف 2/319.
(9) المنصف 1/198.
(10) الخصائص 1/231.
(11) الخصائص 3/278.

جني يرى أن همزة أدْيَة أصلها الياء، على حين يراها أبو علي أصلية[1].

2- وهو أحيانًا يعتنق رأي الكوفيين أو البغداديين، كقوله بأن أيمن في (أيمن الله) جمع يمين[2]، وقوله بتحريك الحرف الحلقي إذا كان ما قبله مفتوحًا كنَهَر وبَحَر وشَعَر[3]، ويوافق الكسائي في جواز أن تكون (أوْلق): أفْعَل، بخلاف ما يقوله يونس بن حبيب في مناظرته مع الكسائي[4].

3- وهو قد يخالف الإجماع ويخرج على المدرستين؛ فإن لم يوافق خصمك على الوقوف على المنصوص والمقيس عليه، فلا إجماع،«وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريق نَهجة كان (خليل) نفسه، و(أبا عمرو) فكره»[5]، ولعل قوله برفض أن يكون الإجماع سيفًا مسلطًا على الفكر هو ما شجع على ظهور بعض الآراء المتحررة كقول ابن مضاء بإلغاء نظرية العامل، مستندًا في رفضه للإجماع بشجاعة ابن جني، حتى إنه يصرح بعبارته السابقة هنا[6]، ونورد هنا بعض ما انفرد به ابن جني من آراء وتعليلات.

أمثلة مِن اجتهاد ابن جني مما انفرد به:

انفرد ابن جني عن سابقيه ببعض الاراء الصرفية، فرأى فيها غير ما رآه سابقوه، وكذا فقد انفرد ببعض التعليلات التي لم يسبق إليها، أو التي لم يرض فيها عما ذكره سابقوه، فمن آرائه التي سبق بها:

1- أنه يرى أن الهمزة في باب (مفاعل) وشبهه إنما أصله لما كان مفرده بالألف نحو: رسالة وكنانة؛ لأنها حين جمعت على فعائل، فوقعت ألف الجمه ثالثة، وبعدها ألف (رسالة) و(كنانة)، فالتقى ألفان، ولا تحذف الأولى لئلا تبطل دلالة الجمع، والثانية لئلا يتغير بناؤه، ولو حركت الألف الأولى لزالت دلالتها على الجمع، ولأنها لو تحركت

(1) سر الصناعة 1/243- 244.

(2) المنصف 1/61.

(3) المحتسب 1/84، 166- 167.

(4) الخصائص 3/291.

(5) المرجع السابق 1/189- 190.

(6) الرد على النحاة لابن مضاء ص93- 94.

لانقلبت همزة وزالت دلالت الجمع، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل، فلما تحركت انقلبت همزة فصارت رسائل وكنائن، ثم شبهت ياء صحيفة، وواو عجوز بألف رسالة، إذ قيل كل واحدة منها بعضها، وهي ساكنة، فجرتا من ذلك مجرى الألف لكونه أقعد في المد منهما[1]، وقد أخذه عنه بعض اللاحقين[2].

2- تغيير ما حذف منه حرف من الخماسي في التصغير أو التكسير تقديرًا إلى صيغة يقبلها كلام العرب:

فإا أردت تكسير منطلق ونحوه أو تصغيره، فإنك تحذف نونه، فيصير: مُطَلِق بوزن مَفعِل وهو وزن لا وجود له في كلام العرب، فينبغي أن ينقل في التقدير إلى أقرب المثل منه فيصير: مُطْلِق، ليكون أقرب إلى ما غير منه -يعني مُطَلِق- وليكون مماثلاً لنحو (مُكْرِم)، ثم تكسّره، أو تصغره فتقول: مَطالق ومُطَلِق كما تقول: مَكارِم ومُكَيْرم[3]، وقد أخذه منه بعض اللاحقين[4].

3- علامة التأنيث في أخت وبنت هي كونهما على صيغتيهما:

فإن أصلهما: بَنَو وأَخَوَ، ووزنهما فَعَلَ، بدليل تكسيرهما على أفْعَال، فتقول: أبناء وآخاء، فلما عُدِل بهما من فَعَلٍ إلى فِعْل وفُعْل، وأبدلت لام كل منهما تاء، فصارتا بِنْتًا وأختًا، كان هذا العمل، وهذه الصيغة فيهما هي على علم التأنيث لهما، ولا يعترض على ذلك بعدم النظير، فإذا قام الدليل لم يحتج إلى إيجاد النظير[5]، ولم يقل بهذا غيره.

4- أن التاء في (بعدَمَتْ) في قول الراجز:

من بعدِ ما وبعدما وبعدَمَتْ[6]

قد أبدلت من الهاء المبدلة من ألف (ما): والأصل فيها (بعد ما) ثم أبدل الألف هاء، ثم الهاء تاء لتوافق بقية القوافي، وقد شجعه على هذا الشبه اللفظي بين هذه الهاء

---

(1) المنصف 1/326- 327.

(2) الأزهري في شرح التصريح على التوضيح 2/369.

(3) الخصائص 3/111- 113.

(4) ابن يعيش في شرحه على المفصل 5/117.

(5) انظر الخصائص 1/201- 202.

(6) سبق ذكره ص من هذا البحث.

وبين تاء التأنيث[1]، وقد أخذه عنه بعض المتأخرين ونسبه إلى الجاربردي[2].

5- أن (العَيَّن) في قول رؤية:

ما بال عَيني كالشِّعِيبِ العَيَّن[3]

ليس كما قالوا على فَيْعَل مما اعتلت عينه، وحملوه على الشاذ بل هو كما يقول:«أوفى من هذا عندي أن يكون فَوْعلا أو فَعْولا حتى لا يرتكب شذوذه، وكان الذي سَوَوغهم هذا ظاهر الأمر، وأنه أيضًا روى (العيِّن) بكسر العين«[4]. ولم يقل أحد به.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لا يتَّسع لها المقام[5]، ومن تعليلاته التي سبق بها:

1- جمع فَعْلَة على أفعُل:

وهو يعلله استنادًا إلى قانونه الذي ابتكره، وهو قانون (ترافع الأحكام)، فإن التاء وحركة العين تقتضي كل منهما حكمًا خاصًا، فإنما اجتمعنا ترافعنا أحكامهما فإنك تقول: رَمِست رَمَستَا، وحيط حَيَطا، بتحريك عين المصدر، فإذا جاءت التاء ألغت تلك الحركة فتقول في: مَغِلَ مَغْلَة، وفي حَقِلَ: حَقْلَة، وأن التاء تعاقِب حركة العين، فجرتا لذلك مجرى النقيضين اللذين لا يجتمعان، فلما اجتمعتا في (فَعَلَة) ترافعتا أحكامهما وأسقطت التاء حكم الحركة وأسقطت الحركة حكم التاء، فصار المثال كأنه: فَعْل، فجمع لذلك على أفْعُلِ[6]، ولم يتابعه في هذا التعليل أحد.

2- اختيار الهمزة للابتداء بالساكن بها:

وهو يذكر لذلك علتين: أولاهما أنهم أرادوا حرفًا يتبلغ به إلى النطق بالساكن،

---

(1) انظر سر الصناعة 1/182- 183.

(2) الأزهري في شرح التصريح 2/344.

(3) هو من مشطور الرجز، والشعيب: القرية الصغيرة، والعَيَّن: البالية، الشاهد في (العَيَّن) حيث يرى الجميع أنه فَيْعَل بالفتح شاذًا، بينما يراه ابن جني فَوْعَلا أو فَعْوَلا (انظر شرح شواهد الشافية 6- 63) والصحاح (عين) 6/2171.

(4) الخصائص 3/214- 215.

(5) انظر المنصف 1/86، 1/20، المحتسب 2/287، الخصائص 2/79- 80، 3/207، 1/315، وانظر شرح التصريح 2/287، 297.

(6) انظر الخصائص 2/108- 109.

ويحذف عند وصل الكلام للاستغناء عنه بما قبله، فوجدوا ضالتهم في الهمزة، إذ العادة فيها -في أكثر أحوالها- أن تحذف للتخفيف وهي أصل نحو خُذْ وكل، وويلُمّة، وناس، وجا يجي، وسا يسو، فحذفها إذا كانت زائدة أولى وأكثر، ولو أتوا بحرف غيرها للابتداء به لما أمكن حذفه إذ لم يحذف غيرها كما حذفت هي، وثانيتهما: أنهم زادوها هنا أولا لكثرة زيادتها أولا نحو أفْكَل وأبَدَع، وأصْبَغ وأيْلُم ونحوها، ولم يكثر زيادة غير الهمزة أولا، كما زادت الهمزة، ولهذين السببين كانت أولى الحروف بذلك[1]، وهو ينفرد عن سابقيه ولاحقيه.

3- فتح همزة الوصل مع لام التعريف:

فهو يضيف إلى تعليل سيبويه، حيث عللها بأن اللام حرف، فجعلت حركة الهمزة معه مخالفة لحركتها مع الأسماء والأفعال[2]، فيذكر ابن جني أن ذلك وقع لكثرة الاستعمال أيضًا[3]، وقد تبعه بعضهم في التعليلين[4].

4- عدم تأنيث المؤنث مع جواز الجمع:

يذكر أبو الفتح أنه لا يجوز أن تقول في مسلمة في الجمع: مسلمات، فتؤنث المؤنث، وليس كذلك جمع الجمع فتقول في أكلب: أكالب، وفي أسْقِية: أساقٍ، وعلة ذلك أنك في أكلب وأسقية أفاد ذلك أنه دون العشرة، وحين قلت: أكالب، وأساقٍ، أفاد أنه فيما فوق العشرة، فهما معنيان مختلفان، بينما علامة التأنيث واحدة في مسلمة وفي مسلمات، فلم تزد التاء في مسلمتات شيئًا جديدًا فوق معنى التأنيث، بعكس الجمع، فالأول للقلة، والثاني للكثرة، وهو مما انفرد به.

5- ثبات همزة الوصل مع حركة ما بعدها في (الحمَر):

يرجح ابن جني ثبات همزة الوصل هنا على حذفها، وهو يعلل ذلك بعدة تعليلات، الأول: أن الحركة فيما بعده عارضة -لنقل حركة الفاء إلى اللام- والثاني: أن همزة الوصل مع (ال) أشبهت الهمزة الأصلية في ثبوتها في بعض المواضع كالاستفهام

(1) انظر سر الصناعة 1/127- 129.

(2) سيبويه 4/148.

(3) اللمع ص312.

(4) ابن يعيش في شرح المفصل 9/137.

نحو: ألرجل عندك؟ وبعد ياء النداء نحو: يا الله اغفر لي، أي أن لثبوتها نظائر، والثالث: أن همزة الوصل في (ال) تكون مفتوحة بينما همزات الوصل غيرها تكون مكسورة أو مضمومة، فأشبهت من هنا همزة القطع في أحمد وأفكل ونحوهما، فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء، شابهت الأصل فلم تحذف مع حركة ما بعدها[1]، وهو مما انفرد به، وتعليلاته مما لا تحصى، وإنما اكتفى بذكر هذا فإنما هو على سبيل التمثيل لا الحصر.

مما نسب إليه خطأ أو وهما:

نَسَب بعض العلماء إلى ابن جني بعض الآراء على سبيل الخطأ أو التوهم، فمن ذلك:

1- ذكر الرضى في شرحه على الشافية: أن ابن جني يرى أن النطق بالساكن متعسّر لا متعذّر، وأنه يجئ في الفارسية[2]، وذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني أن ابن جني يراه ممكنًا في غير الألف، إلا أنه مستثقل[3]، ولكني وجدت ابن جني يقول:«اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن، وهربًا من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس، وليس لقول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطية ومن ليس بكامل العقل»[4]، والعبارة لا تحوج إلى التفسير أو التعقيب.

2- ويقول الأشموني في إبدال (الهاء) في (هَنَاء):«وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو، والأصل: يا هناو، وقال أبو الفتح ولو قيل أن الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولًا قويًا إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو»[5]، ولكني وجدت ابن جني يقول:«فإن قلت: هل يجوز أن تكون الهاء

(1) انظر الخصائص 3/235- 236.
(2) شافية الرضى 1/251.
(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني 4/273.
(4) المنصف 1/53.
(5) الأشموني 4/334.

في (هناء) بدلًا من همزة أبدلت من الواو التي هي لام، لوقوعها بعد الألف الزائدة، كأنه كان: هناء، ثم أبدلت الهمزة هاء، فهو قول وليس بقوي؛ لأنها قد أبدلت في (هُنَيْهَة) ولم تكن ثَم همزة؛ لأنه لا موجب لها هناك، فلهذا قلنا: أن الهاء بدل من الواو«[1]، وهنا أيضًا لا تحوج العبارة إلى تعقيب.

3- يقول الأزهري في (شرح التصريح) عن همزة الوصل:«وربما كُسِرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل، ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما«[2]، ولكني وجدت ابن جني يقول:«وإذا كانوا قد قالوا: أُقْتُل، فضموا الهمزة لضمة التاء ولم يكسروها على ما كان يجب فيها مع أن بين الهمزة والتاء حاجزًا وهو القاف، فألا يخرجوا من كسر إلى ضم بلا حاجز أجدر«[3] وعبارة ابن جني واضحة في أنهم لم يقولوا بكسر الهمزة مع أن هناك مبررين للكسر هما: أن ذلك هو الأصل في همزة الوصل، وأن هناك حاجزًا وهو القاف، فهو لم يحكِ الكسرَ كما نسب إليه صاحب (شرح التصريح) ولم يوجهه، بل هو صريح في منعه، بدليل لفظ أجدر وهو اسم تفضيل من الجدارة، فكسر الهمزة في هذا جدير بالمنع برغم ما ذكر وحين يخلو الأمر من كونه على الأصل ووجود الحاجز فالمنع أجدر.

ثانيًا- منهجه في التأليف والكتابة:

نستطيع أن نلمح لأبي الفتح سمات بارزة في هذا المجال أيضًا، وهي تتبلور حول النقاط الآتية:

أ- عرض الأبواب والموضوعات:

1- يغلب على طريقة علرض الأبواب والموضوعات في مؤلفاته النهج العلمي التقريري أعني البدء بالتعريف ثم الأقسام، ثم أحكام كل قسم، ثم الأمثلة والشواهد على ما ذكر، والحق أن ابن جني يذكر التعريف أحيانًا ويغفل في أكثر الأحيان، فهو في (التصريف الملوكي) يذكر تعريف الحرف الأصلي ويغفل عن تعريف الحرف الزائد[4]،

(1) المنصف 142/3.

(2) شرح التصريح 365/2.

(3) المنصف 20/1.

(4) التصريف الملوكي ص5- 7.

وهو أيضًا لا يعرف (البدل)[1]، ولا (الحذف)[2]، ولا (التغيير بالحركة والسكون)[3]، وهو في (اللمع) أيضًا لا يعرف (النونين)[4]، ولا (النسب)[5]، ولا (التصغير)[6]، ولا (ألفات القطع والوصل)[7]، وربما اكتفى بتعريفه لها في (المنصف)[8]، ولكنه يعرف (الإمالة)[9]، ثم يُتْبِع ابن جني ما يذكر من تعريف -إن وجد- بذكر الأقسام، كقوله في (الحذف):«الحذف في كلام العرب على ضربين: ...»[10]، وقوله في (باب النونين):«وهما خفيفة وثقيلة.....»[11]، وقوله في النسب بعد بيان كيفيته -أو قل التعريف العملي له-«إذا كان الاسم ثلاثيًا مكسور الوسط ... فإن تجاوز الاسم ثلاثة أحرف... فإن كان الثلاثي مقصورًا...»، وقد ينطلق ابن جني إلى ذكر القواعد والأحكام دون تعريف، أو ذكر أقسام، كقوله في (التغيير بالحركة والسكون)«من ذلك مضارع كل فعل اعتلت عيبنه...»[12]، وقوله في (باب التصغير):«اعلم أن التصغير للأسماء دون الأفعال والحروف...»[13]، ثم يتناول حكم كل قسم، ولا يتركه إلى غيره إلا غيره إلا إذا أنهي القول فيه، دون خلط أو اضطراب أو غموض، ثم يذكر الأمثلة، وتليها الشواهد، ثم يختم أبوابه غالبًا بذكر ما شذ عن القياس في هذا الباب أو الباب أو الموضوع[14]، ومن الملاحظ أن الكتب الصرفية التي سرى فيها ذلك النهج، هي التي

---

(1) المرجع السابق ص17- 33.
(2) المرجع نفسه ص33- 45.
(3) المرجع نفسه ص45- 47.
(4) اللمع ص272.
(5) المرجع نفسه ص279.
(6) المرجع نفسه ص290.
(7) المرجع السابق ص205.
(8) المنصف 1/53.
(9) اللمع ص327.
(10) المرجع السابق ص272.
(11) المرجع نفسه ص279- 280.
(12) التصريف الملوكي ص45.
(13) اللمع ص290.
(14) انظر الأبواب السابقة في اللمع والتصريف الملوكي.

خصها ابن جني لذكر هذه الموضوعات لذاتها، كما في (التصريف الملوكي) و(اللمع) في المقام الأول، أما (سر الصناعة) فقد غلب عليه جانب علم (الأصوات) وبعض الإبدال والإعلال متناثرًا فيها مع بعض أحكام الإدغام للمتقاربين ومخارج الحروف وصفاتها، وأما (المنصف) فابن جني يتابع فيه نظام أبي عثمان، ولا يخرج عن هذا النظام إلا نادرًا، وأما (الخصائص) فهو شامل لمعظم علوم العربية، وما يذكر من مسائل التصريف فيه لم تذكر لذاتها، وإنما جيئ بها لقاعدة أكبر أو تقريرًا أصل أعم وأشمل، وكذا بقية كتبه، فإن مسائل التصريف قد تناثرت بين ثناياها لخدمة أغراض تلك الكتب.

2- ولا يستطرد ابن جني في كتابه (التصريف الملوكي) و(اللمع) فالأفكار متتابعة بدقة وإحكام، دون خروج عن الموضوع، والانسياق وراء الأفكار، حتى يتشعب الموضوع وتتفتت أجزاؤه، فلا تكاد تظهر صورته واضحة أمام الدارسين، وتستطيع أن تلاحظ ذلك في أي الأبواب شئت[1]، ولكنك تلمح تلمح هذا الاستطراد في بعض كتبه الأخرى (كالمنصف) و(سر الصناعة)[2]، و(الخصائص)[3]، وإن كانت استطراداته قوية الصلة بأصل الموضوع، وهي دائمًا تحمل في طياتها كنوزًا تخلب فكر القارئ وتجتذب عقله.

3- ويشدنا هذا إلى ظاهرة بارزة في تصانيف أبي الفتح التي تحمل التوسعة والبسط مثل (المنصف) و(الخصائص)، (سر الصناعة) وهي ظاهرة الاستقصاء والإحاطة بكل جوانب الفكرة، فلا يكاد يترك فكرة ما أو موضعًا من المواضع إلا بعد استيفاء القول فيه، وتلمح ذلك في بعض عباراته، كقوله:«ومما يسئل عنه...» يذكرها غير مرة[4]، أو قوله بعد بسط فكرته والإلمام بكل ثناياها:«ولم يتقص أحد من أصحابنا القول عليها هذا التقصي، ولا علمته أشبعه هذا الإشباع»[5] أو قوله:«وإنما شرحت لك

(1) انظر الحذف -مثلاً- في التصريف الملوكي ص33- 45.
(2) المنصف 56/1، 198، 76/2، 227.
(3) سر الصناعة 139/1، 144، 226- 231.
(4) الخصائص 85/1- 178/286، 160/3.
(5) سر الصناعة ق129.

أحكام هذه الأسماء لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب، فأردت أن أبيِّنها لما اتصلت بهذا الموضع»[1]، أو قوله:«فتأمل هذه المواضع، فإني قد استقصيت القول فيها، ولم أر أحدًا من أصحابنا بسطها هذا البسط»[2].

4- ويبدو على طريقة عرض ابن جني طابع الترتيب والتنظيم، وتأمل معي عرضه لباب (النسب):

(أ) فهو -كما أسلفنا- يبدأ الباب بتعريف عملي للنسب يقول فيه:«النسب إلى كل اسم بزيادة ياء مشددة مكسورة ما قبلها»[3]، ثم يذكر لبيان التعريف أمثلة ثلاثة.

(ب) ثم يذكر حكم الاسم الثلاثي المكسور الأوسط، ثم يأتي له بمثالين وشاهد من الشعر.

(ج) ثم حكم الاسم المجاوز لثلاثة أحرف، ثم يأتي له بمثالين ويذكر علة ما ذكره له من حكم[4].

(د) ثم يذكر عقب العلة السابقة حكم (المقصور) فيبدأ بالثلاثي ذاكرًا له أمثلة ثلاثة، ثم المقصور الرباعي، ويأتي له بثلاثة أمثلة، ثم الاسم المنتهي بألف زائدة للتأنيث، ثم يأتي لها بمثالين، ثم الألف المجاوز للأربعة ممثلاً لها بمثالين[5].

(هـ) ثم يعقب المقصور (المنقوص) بادئًا بالثلاثي فيوضح حكمه ويأتي له بمثالين ويلحق به المنقوص الرباعي فيوضح حكميه من الحذف أو الإقرار والبدل ويذكر للحالة الأولى مثالين، وللثانية مثالًا، ثم المنقوص مما زاد على أربعة فيذكر حكمه بالحذف مؤيدًا ذلك بمثالين[6].

(و) ثم يذكر حكم (ما كان في آخره ياء مشددة) ويوضحه بمثالين[7].

---

(1) المنصف 64/1.
(2) المرجع السابق 238/1.
(3) اللمع ص279.
(4) اللمع ص279- 280.
(5) المرجع السابق ص280- 281.
(6) المرجع السابق ص282.
(7) المرجع نفسه ص282- 283.

obeikandl.com

(ز) ويليه -لتقارب الموضع- حكم ما كانت الياء المشددة قبلي آخره، وهو كسابقه يوضحه بمثالين[1].

(ح) ثم حكم (ما كان قبل طرفه ياء ساكنة زائدة وفي الكلمة تاء تأنيث) وهو يعني ما كان على فَعِيلة وفُعَيْلة، فيأتي لكل وزن منهما بمثالين، ثم يذكر ما قد يجئ منه شذوذًا، ولا يترك الموضع قبل أن يذكر شرطه بعدم اعتلال العين أو تضعيفها مع التمثيل لكل منهما بمثالين[2].

(ط) ثم يذكر حكم (ما كان على الوزنين السابقين ولم يكن فيهما تاء التأنيث) وهو يعني فَعِيلاً وفُعَيْلاً فيضع لهما ثلاثة أمثلة، ويأتي بما شذ منه بحذف الياء، في النثر والشعر[3].

(ي) ثم يذكر (الممدود) فيقسمه إلى منصرف وغير منصرف، ويذكر حكم كل منهما، ذاكرًا للمنصرف ثلاثة أمثلة -وإن غفل فيها عن التمثيل لما همزته للإلحاق- ثم ثلاثة أمثلة لغير المنصرف، ثم يذكر جواز القلب في المنصرف أيضًا، ويذكر لذلك أمثلة ثلاثة تستغرق أنواعه الثلاثة -ولا ينسى هنا ما همزته للإلحاق- ولكنه يذكر أن القول الأول أجود[4].

(ك) ثم يذكر حكم النسب إلى (ما آخره تاء تأنيث) ويقرن الحكم بعلته موضحًا له بمثالين[5].

(ل) ثم يذكر حكم النسب إلى (الجمع)، ويمثل له بثلاثة أمثلة، ثم يذكر مهع حكم ما إذا سمَّيت بالجمع واحدًا، ذاكرًا له مثالين[6].

(م) ثم يختم الباب بذكر (ما شذ من ألفاظ النسب) فيذكر ثمانية ألفاظ تكاد تتوزع

---

(1) المرجع نفسه ص283- 284.
(2) المرجع نفسه ص284- 286.
(3) المرجع نفسه ص286- 287.
(4) اللمع ص287- 288.
(5) المرجع السابق ص288.
(6) المودرجع نفسه ص289.

على الحالات السابقة[1].

ومن هذا تتضح سمة (التنظيم والترتيب) جلية عند ابن جني، فلا يدخل في الشيء ما ليس منه، ولا يؤخر الشيء فيوضع مع غير نوعه، بل يظهر الباب غاية في الدقة والأحكام، منبئًا عن عقلية دقيقة منظمة.

ب- شواهده وأمثلته:

1- يستقي ابن جني شواهده من القرآن الكريم، ومن كلام فصحاء العرب نظمهم ونثرهم، ولا يستشهد بالحديث الشريف إلا فيما يقرر قاعدة أو يضع أصلاً ولا يستشهد بشعر المولدين إلا في الأغراض والمعاني فقط[2].

2- يكثر ابن جني من الشواهد حيث تُخْوج طبيعة الموضوع إلى كثرة السماع كأبواب (البدل) و(الحذف) السماعي ونحوها[3]، وتقل في الأبواب التي يكون المعول فيها على التطبيق القياسي كأبواب (النسب) و(التصغير) و(الإعلال) ونحوها[4].

3- والغالب عليه في شواهده ألا ينسب الشاهد الشعري إلى قائله، ولقد أحصيتُ -على سبيل المثال- شواهده في (التصريف الملوكي) وفي الأبواب الصرفية من كتاب (اللمع)، فوجدت -من بين ثمانية وخمسين شاهدًا شعريًا- ينسب ابن جني منها تسعة عشر شاهدًا فقط إلى أصحابها، ولم ينسب باقيها.

4- وهو يهتم أحيانًا بتوثيق شواهده الشعرية والنثرية بذكر أسانيدها الطويلة، كان يقول:«روينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر.....»[5]، وكذا قوله:«وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابي.....»[6]، ومنه في النثر أن يقول:«وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى .....»[7]، وقوله:«ومنه حكاه

---

(1) المرجع نفسه ص289- 290.

(2) انظر ص من هذا البحث.

(3) التصريف الملوكي ص33- 45.

(4) اللمع ص279- 290، ص290- 304، التصريف الملوكي ص47- 56، ص من هذا البحث.

(5) الخصائص 3/132.

(6) الخصائص 3/135.

(7) المرجع السابق 3/123.

أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امرأة قالت....»[1] وقد يصنع ذلك في القراءات القرآنية كقوله:«وحكى أبو العباس عن عثمان عن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ....»[2]، ولعل حرصه على توثيق الروايات وضرورة الصدق في النقل والدقة فيه دفعه إلى وضع باب في (الخصائص) سماه (باب في صدق النَّقلة وثقة الرواة والحملة)[3].

5- أما الأمثلة، فهي عند ابن جني وغيره سهلة تدور حول (زيد) و(بكر) و(جعفر) في الأعلام، وحول الضرب والقتل وما أشبه، ولا تكاد تلمح فيها إشارة إلى بيئة زمانية أو مكانية[4].

جـ- مصطلحاته الصرفية:

وقف ابن جني من المصطلحات الصرفية موقفين:

1- أولهما: موقف المبتكر: وذلك حين وضع بعض الاصطلاحات الجديدة على علم الصرف قبله، مثل (الإدغام الأصغر)، الذي تناثرت أبوابه في كتب الصرف قبله، ولا تزال متناثره بعده[5]، ومنها اصطلاحه الذي وضعه لما سماه اللاحقون له (الإعلال بالنقل) وأعني به باب (التغيير بالحركة والسكون)[6].

2- وثانيهما: تردده بين مصطلحين من المصطلحات السابقة عليه: فهو يعبر عن الكلمة بأنها (حرف)[7] حينًا و(كلمة) حينًا آخر[8]، ويعبر عن (التصغير) بهذا اللفظ حينًا وبلفظ (التحقير) حينًا آخر[9]، ويسمي (النسب) باسمه هذا، ويسميه أحيانًا

---

(1) المرجع نفسه 142/3.

(2) المرجع نفسه 147/3- 148.

(3) المرجع نفسه 309/3- 313.

(4) الخصائص في كتب الصرف السابقة على ابن جني واللاحقة له.

(5) انظر الخصائص 139/2- 145، وانظر أبواب هذا الإدغام في كتب الصرف السابقة على ابن جني واللاحقة له.

(6) التصريف الملوكي ص45- 47.

(7) المحتسب 94/1.

(8) التصريف الملوكي ص5، 40وغيرها.

(9) اللمع ص290- 304.

(الإضافة)[1]، وكذلك (همزة الوصل) يتردد بينها وبين (ألف الوصل)[2]، وقد أضاف ابن جني مصطلحًا جديدًا لقانون جديد، قد لا يدخل في أبواب الصرف، وإن كان يطبق عليه في بعض الأحيان، وهو قانون (ترافع الأحكام).

د- أسلوبه التعبيري:

اشتهر ابن جني بفصاحة الكلام وجمال العبارة، وحسن تثقيف الجمل في مؤلفاته ولعل ذلك راجع إلى شاعريته، فهو شاعر جيد، وإن«كان الشعر أقل خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله«[3]، وراجع إلى ثقافته القرآنية وما امتلأت به حافظته من فصيح كلام العرب شعره ونثره، ولمشافهته من لحق بهم من الإعراب[4]، والأسلوب التعبيري عن ابن جني يختلف في بعض كتبه عن بعض:

1- فهو في الكتب التي خصصها -فيما يبدو- للمبتدئين والناشئين في هذا العلم مثل (التصريف الملوكي) و(اللمع) يبدو سهل الأسلوب، يبالغ في وضوع العبارة، لا يعبأ بانتقاء فخم الألفاظ، وحلو العبارات، بل يحرص على العبارة القاصدة الموجزة الواضحة السهلة، وانظر قوله في باب (الأصلي والزائد):«الأصل: عبارة عند أهل هذه الصناعة -عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها- إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفًا أو لعلة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه، وقابلوا به الزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار«[5].

2- وأما في الكتب التي خصصها -فيما أرجح- لكبار طلاب العلم، ومن هم على مستوى الباحثين في عصرنا، مثل (المنصف) و(سر الصناعة) ونحوها، فيبدو أسلوبه ذا ألفاظ منتقاة، وعبارة فخمة الديباج، وأسلوب هو غاية في الرقي والإشراق، وانظر إلى قوله عن تضمين اللفظ معنى لفظ آخر:«ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا

(1) المرجع السابق ص279- 290.

(2) المرجع نفسه ص305- 313.

(3) يتيمة الدهر 77/1.

(4) الخصائص 76/1، 5/2 وما بعدها.

(5) التصريف الملوكي ص5- 6.

يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره -لا جميعه- لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله، وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها«[1]. ولو لم تعرف أنه من كتاب في أصول النحو، لوقع في نفسك أنه كتاب أدب وطُرَف، وأخبار ومُلَح، فلا جفاف في مادته العلمية، ولا غرابة في ألفاظه تنفر منه، أو ابتذال في عبارته يصد عنه، أو غموض يكد الذهن فينصرف عنه، وهذه غالب عباراته في هذه الكتب الأخيرة التي أشرت إليها.

ابن جني وحرصه على التيسير الصرفي:

قبل أن يترك الباحث هذا الفصل الذي يتعرض لمنهج ابن جني في مباحثه وتآليفه يرى من الإنصاف للعالم الكبير أن نشير إلى مجال أراه من بين رواده، وهو مجال (تيسير الصرف)، ويكفي أن يطَّلع الدارس على كتابه (التصريف الملوكي) -على الرغم من عدم اكتمال التصريف فيه- ليتأكد أن أبا الفتح اختط في هذا الكتاب مسارًا واضح المعالم لكل من يحرص على تقديم علم التصريف إلى ناشئة العلم في صورة ميسرة ترغبهم فيه، وتقربهم منه، ولا سيما أن هذا العلم كما يقول أبو الفتح:«هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جئ به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه»[2]، ولعل ذلك ما دفعه إلى أن يقدم كتابه هذا في صورته المبسطة ليحقق ما ذكر من الأهذاف، ومن علامات التيسير في هذا الكتاب:

1- القصد في عرض الموضوعات:

فهو في هذا الكتاب يتبع منهجًا وسطًا بين الإيجاز والإطناب، وإن كان أميل إلى الإيجاز، فعلى الرغم من أنه ذكر في هذا الكتاب (تعريف علم التصريف) -الأصلي الزائد- وحروف الزيادة ومواضعها -الحذف (قياسيَّة وسماعيَّة)- البدل (حروفه ومواضعها)- التغيير بالحركة والسكون (الإعلال بالنقل)- عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف (بعض باب الإعلال بالقلب)- فصل في مسائل التمرين- فصل في

(1) الخصائص 310/2.

(2) المنصف 4/1- 5.

الإدغام- فعلى الرغم من شموله لهذه الموضوعات، فغنه لم يزد على إحدى وسبعين صفحة من القطع المتوسط، ولعل في صغر حجمه ما يشجع نفس الطالب على قراءته واستظهاره ولو أنه كان ذا حجم كبير وبسط وتفصيل لصد النفس عنه، وزهد صغار الطلاب فيه.

2- السهولة في العبارة والبساطة في اللفظ:

فليس في تراكيبه تفاصُح، ولا في ألفاظه آثار الانتقاء، بل سهولة ووضوح، ولقد نقلت منه جزءًا من قبل واقرأ معي جزءًا آخر من (مسائل التمرين)«معنى قول أهل التصريف ابن لي كذا مثل كذا، تأويله: خذ حرفًا من هذه الحروف -أو حروف هذه الكلمة الأصول دون الزوائد- إن كانت فيها زوائد- فافكك صيغتها التي هي الآن عليها، وصُغْها على نحو من صيغة المثال المطلوب: ساكنه كساكنه، ومتحركه كمتحركه، مضمومه كمضمومه، ومفتوحه كمفتوحه ..إلخ«[1]، وهل بعد هذا مطلب لمن يريد أن يفهم؟ لعمري أنه أسلوب لا يستعصي فهمه على الأطفال.

3- الخلوّ من الخلافات المذهبية:

فلا يذكر في هذا الكتاب خلافات مذهبية تشكل وتحير، فإذا تعرض لنقطة فيها خلاف عبرها في سهولة ويسر بأن يشير فقط إلى الرأيين كما يقول في باب (الحذف) في مقول ومقود:«فأسكنت الواو لثقل الضمة وحذفت إحدى الواوين على الخلاف بين المذهبين»[2]، ويقول في موضع آخر:«وتقول في تحقير آل: أُهَيْل على مذهب الجماعة وأوَيْل في قول يونس»[3].

4- يغلب عليه الاختصار في العناوين:

يبدو طابع الاختصار واضحًا على أغلب عناوين هذا الكتاب، فعدا قوله:«وهذا فصل من البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة والتدريب«[4]، وقوله:«في القول

(1) التصريف الملوكي ص56- 57.
(2) المرجع السابق ص36.
(3) المرجع نفسه ص25.
(4) التصريف ص56.

Okeikandi.com

على معنى قولنا التصريف»[1]، فإذا استثنينا هذين، وجدنا عناوينه بعد ذلك شديدة الإيجاز مثل (القول على حروف الزيادة)[2]، (معرفة قولنا والزائد)[3]، (البدل)[4]، (الحذف)[5]، (التغيير بالحركة والسكون)[6]، (عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف)[7]، وإن كان في الأخير شيء من الطول، والحق أن ابن جني صنع تغييرًا واضحًا في وضع العناوين، وسآتيك بنماذج من عناوين السابقين لترى الفرق الواضح، فيقول سيبويه:«هذا باب ما بَنَتْ العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسمسه النحويون: التصريف والفعل»[8]، ولن أعلق عليه، بل أسوق لك عنوانًا للمازني:«باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكّن المعتل وأعلّ»[9]، وإليك عنوانًا للمبرد:«هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء»[10]، وهناك عنوانًا لأبي علي الفارسي:«باب أحكام حروف العلة إذا كان حرف منها في اسم أو فعل وأقسامها»[11] أو بعد هذا يرتاب احد في أن ابن جني أحدث ثورة في مضمار العنوان؟ ولذا فقد اعتبير الباحث إيجاز العنوان ضربًا من التيسير، يضاف إلى مظاهره السابقة، لتضع ابن جني في مكانه بين الرواد على درب (التيسير الصرفي)، والحق أن كتاب (الجُمَل) لأبي القاسم الزجاجي كان جديرًا بأن

(1) المرجع السابق ص2.
(2) المرجع السابق ص5.
(3) المرجع نفسه ص5.
(4) المرجع نفسه ص17.
(5) المرجع نفسه ص33.
(6) المرجع نفسه ص45.
(7) المرجع نفسه ص47.
(8) سيبويه 4/242.
(9) المنصف 1/267.
(10) المقتضب للمبرد 3/161.
(11) التكملة لأبي علي الفارسي ص177.

يكون أسبق في هذا المجال لاجتماع سمات التيسير السابقة فيه، لولا أنه ليس خالصًا للصرف وحده، بل قد ضم كثيرًا من أبواب النحو[1]، وموضوعات اللغة[2]، وبعض قواعد الخط والكتابة[3]، إلى جانب ان اختصاره كان مبالغًا فيه إلى حد الإخلال كما في (باب الوقف)[4]، و(الإمالة)[5]، و(أبنية المصادر)[6]، وغيرها.

وبعد، فقد وضحت لنا السمات الخاصة التي تميز بها ابن جني في تفكيره وبحثه، ونهجه في تأليفه وتصانيفه، مما كشف لنا عن موضع آخر من مواضع الريادة التي يبرز فيه ابن جني منذ القرن الرابع الهجري، وأعني به حرصه على (التيسير الصرفي) على ناشئة الدارسين للعربية.

ويبقى على بحثنا أن يتتبع مواضع إفادة ابن جني من السابقين عليه، ويقتفي آثاره في اللاحقين به، ثم نحاول أن نحدد مكانته اللائقة به بين أعلام هذا الفن، منصتين في النهاية إلى صوت التاريخ والحق ممثلاً في أقوال العلماء والأدباء والمؤرخين فيه وفي تصريفه.

---

(1) الجمل للزجاجي ص2- 112.
(2) المرجع السابق ص285- 290.
(3) المرجع نفسه ص290- 292.
(4) المرجع نفسه ص299.
(5) المرجع نفسه ص363.
(6) المرجع نفسه ص354- 358.

obeikandl.com